الدرس النحوي

مشكلات ومقترحات تيسيرية

ناصر لوحيشي(*)

لا جرم أن للغة الإنسانية سمات خاصة وطوابع تنفرد بها، إذ إن «اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصة بإفادة الكلام»[1].

وإذا كان لكل لغة في الدنيا ما يميزها عن غيرها، فإن اللغة العربية انمازت عن جملة اللغات وفُرزت. فكانت أمتنها تركيباً وأوضحها بياناً، وأعذبها مذاقاً «وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات، وأوضحها إبانة عن المقاصد، لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني»[2] فلا غرو أن ارتبط بها أشرف الكتب السماوية، ويرجع ذلك إلى تراثها وتمامها مما لم يتح لأية لغة أخرى، حيث إنه لم يشنها نقصان ولم تعبها زيادة[٣].

ولقد كان من مميزات اللسان العربي، كثرة المفردات، واتساع المجاز والتمثيل، وغناه النحوي والصرفي، كمسألة التعويض – مثلاً – وهو إقامة كلمة بدل كلمة، كإقامة المصدر بدل الأمر؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **وبالوالدين إحساناً** ﴾[4]

(*) باحث جزائري.

ونحو قول النبي ﷺ: «صبراً يا آل ياسر فإن موعدكم الجنة»[5] أو إقامة الفاعل بدل المصدر، قال الله تعالى: ﴿ **ليس لوقتها كاذبة** ﴾[6]. أو إقامة المفعول به بدل المصدر، كقوله تعالى: ﴿ **بأيكم المفتون** ﴾[7] أو إقامة المفعول بدل الفاعل، في قوله عز وجل: ﴿ **حجاباً مستوراً** ﴾[8] وكفكّ الإدغام، وعدم الجمع بين الساكنين في غير الوقف، والتفريق بين المعاني بوساطة الحركات[9].

ومن سمات العربية أيضاً، دلالة بعض الحروف على المعاني، والحصول على الدلالات بتحريك أصول الكلمات، كما أن الزيادة في اللفظ تعني الزيادة في المعنى – غالباً –.

وأما الحروف العربية فهي تتوزع في أوسع مدرج صوتي، وهي ثابتة، بل إن لكل حرف في العربية صوتًا لا يتغير بتغير موقعه من الكلمة، في حين أن كثيرًا من اللغات لا تمثل أحرفها جميع الأصوات في اللغة، كحرف (C) في الإنجليزية – مثلاً –.

وتختص العربية بالسهولة والمرونة، فهي هجائية في كتابتها، حيث يسهل إملاؤها، وأما غير الهجائي فيخضع لقواعد قياسية ثابتة، خلافاً لبعض اللغات التي لا تكتب كما تنطق[10]، وعلى متعلمها أن يضطر إلى حفظ الكلمة وحفظ صورتها ورسمها.

ولعل ذلك ما جعل المستشرقين وغيرهم من غير العرب، يُقرُّون بكمال اللغة العربية، فقد اعترفوا بأنها سلسة قوية غنية كاملة، وبأنها ظهرت أول وهلة تامة مستحكمة – وإن بدت لهم معقدة صارمة –.

وأما أهل العربية الغُيُر – من الباحثين والدارسين – فقد زاد حماسهم في تتابع دقائق اللغة وخفاياها، وسعوا جميعاً إلى إبراز مرونتها وسعتها واشتقاقها، ودقة تعبيرها، انطلاقاً من أن للفظ في العربية معناه وحدَّه الخاص،

ومثال ذلك لحظات الليل والنهار: البُكرة والضحى والعدوة والظهيرة والقائلة والأصيل والهزيع والمَوْهِن[11] والسَّحر والفجر... وغير ذلك.

ولما كان ذلك كذلك، فقد باتت ظاهرة الإعراب أخطر الخصائص وأبينها إذ لا يعد الإعراب مجرد خلية لفظية، وهو ليس زينة ولا شكلاً، بل هو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ» كما قال ابن جني[12]، ذلك أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإعراب والمعنى، ولولا ذلك ما مُيِّز من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام[13].

بيان ذلك في قوله تعالى ﴿ **إنما يخشى الله من عباده العلماء** ﴾[14]، وقوله: ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيم ربه** ﴾[15]. وفي قوله سبحانه: ﴿ **أن الله بريء من المشركين ورسوله** ﴾[16].

إلا إن إغفالنا الإعراب في هذه الشواهد القرآنية يجعلنا نحتمل أن يكون المعنى في الآية الأولى، أن الله يخشى العلماء من عباده، وفي الثانية أن إبراهيم هو من قام بالابتلاء، وفي الثالثة أن الله بريء من المشركين وبريء من الرسول ﷺ وهذا مما ينافي الدلالات ويفسد المعاني، كما يفسد العقيدة.

فالإعراب إذن هو أساس بناء الجملة العربية[17]. لذلك كان لزاماً أن يَهِبَّ غُيُرٌ على سلامة اللسان العربي، ويسارعوا إلى لم شتات العربية وتأصيل قواعدها واستخراج أحكامها وأسرارها الدفينة[18].

ذلك أنه لابد لكل لغة من قوانين تنظمها، وتجمع شواردها وتكشف خفاياها، وتوحد ظواهرها المختلفة، لأن تلك القوانين أو القواعد هي الوسائل الإجرائية التي تعين المتعلم على كشف مكنون النفس، والتعبير عما يخالج وجدانه بلغة صحيحة سليمة[19].

لذا وذاك كان النحو، «دعامة العلوم العربية، وقانونها الأعلى، منه تستمد

العون، وتستلهم القصد، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونته، أو يسير بغير نوره وهداه»[20].

ومن ثمَّ فإنَّه لا غنى لكل علوم العربية – على خطورتها – عن النحو، حتى إن الأئمة العلماء من السلف قد جعلوه شرطاً أساساً في الاجتهاد، فإذا كانت الشريعة عربية، فإنه لا يفهمها حق الفهم إلا من فهم العربية حق الفهم، ويذهب الشاطبي[21] مذهباً بدا فيه مبالغاً، حين رأى أن على الأصولي أن يبلغ في العربية مبلغ الأئمة فيها كالخليل وسيبويه والأخفش والجرْمي والمازني ومن سواهم، إذ إن النحو من علوم الوسائل، وليس من علوم المقاصد، مرماه سلامة الاتصال اللغوي نطقاً وكتابة[22]. وهو (النحو) كما يذكر صاحب «النحو الشافي»: علم ممتع يأخذ العقل ويسحر اللب، ويبعث الثقة في الدرس والمُدرّس معاً»[23]، وإن كان بعضهم قد زهد في النحو واحتقره، وأصغر أمره، ولم يعترف بالحاجة إليه، وقد نسي «أن الألفاظ مغلقة على معانيها، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلامه ورجحانه، حتى يُعرَض عليه، والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم حتى يُرجَع إليه»[24].

مشكلات النحو العربي:

لقد أتى على النحو العربي حين من الدهر، كثرت فيه المؤلفات وتعددت المصنفات فزخرت بها مكتباتنا، وزادت العناية عن حدها وضلّت الحقائق، ونتجت من ذلك مشكلات كثيرة، و«طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة»[25].

وإذا كان الناس زمان عبدالقاهر الجرجاني قد أنكروا على النحاة

اهتمامهم بالنحو وغلاءهم فيه، فما بال الناس اليوم؟! فلقد جاء في دلائل الإعجاز[26] قولهم: «وإنما أنكرنا أشياء كثرتموه بها، وفضول قول تكلفتموها، ومسائل عويصة تجشمتم الفكر فيها، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُغربوا على السامعين، وتُعايروا بها الحاضرين».

وإذا بحثنا عن مسوّغات ذلك وأسبابه ألفيناها كثيرة أولها؛ اختلاط العرب بغيرهم من الأقوام «وكان من أثر ذلك الاختلاط... [كما يرى الدكتور سامي الكناني].. أن نشأ التخاطب بلغة لا تتقيد بالفصحى، حتى شاعت هذه اللغة وأسهم في تفشيها مقومات وعناصر وعوامل عدة، ذكرها الدارسون في كتبهم وفي إثر ذلك انتشرت العامية على الألسنة في بلاد العرب»[27].

وقد ضاق الناس ذرعاً بمسائل النحو، وضجروا من جدل النحاة وتعسفهم وتكلفهم[28] – أحياناً – وتبرّموا حين أنزل بعضهم النحو منزلة الغاية لا الوسيلة. وحين نسي هؤلاء أن النظم هو توخّي معاني النحو، وهو «أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله»[29].

ويبلغ السأم لدى المتعلمين مبلغه – وبخاصة – عندما قاربوا إفراط النحاة في مسائل الحذف والتقدير والتأويل والإعراب، وحملهم أساليب اللغة على غير ظاهرها، واستخدامهم الأقيسة النظرية التي لا تستند – غالباً – إلى الشواهد المشهورة من كلام العرب[30].

والحقيقة أن مشكلات النحو متعددة متشعبة، يتصل بعضها بالمنهج والمصدر اللغوي وبعضها بالمعلم والمتعلم، وكثير منها بالواقع المعيش وبالمحيط، وتكشّفت لنا جملة منها، من خلال الاستبانة التي أنجزناها، واستوضحنا بها طلبة الجامعة عن أمور النحو وعوائقه، فكان من نتيجة الاستيضاح:

– ضعف المناهج التعليمية واضطرابها، وابتعادها عن أسلوب التدرج في عرض

أبواب النحو، إذ إنها لا تراعي – غالباً – المستويات العقلية الإدراكية بل إن بعض المسائل النحوية مكرورة معادة.

- ميل الدرس النحوي عن الغايات المتوخاة، من خلال تطويقه وسط دوائر المنطق والفلسفة، مما زكّى حقوقه، وجعل منه مادة مستغلقة.
- اتساع أبواب النحو وكثرة مواضيعه وتشابك قواعده، واختلاف المدارس النحوية، ومن ثمَّ تعدد أوجه الإعراب وصوره.
- كثرة مصادر النحو ومراجعه[31]، وتعقيد منهجها وأسلوبها، وغموض شواهدها واعتمادها المتون والحواشي أسلوباً ومنطلقاً وغاية.
- غلبة الجانب النظري على الجانب التطبيقي العملي في تدريس مادة النحو – عموماً – بسبب الخلط بين الواقع اللغوي والمنطق العقلي.
- ضعف همم المتعلمين وانصرافهم عن مادة اللغة والأدب – بعامة – وغياب الرغبة في تعلم النحو، وقلة رصيدهم اللغوي، أضف إلى ذلك مشكلة الوقت (الزمن)، إذ إن لمادة النحو ساعة واحدة في الأسبوع، وهو غير كافٍ لتحصيل قواعد لغتنا، التي تُخرج إلى الدُّربة والمَرَانة والتواصل والدوام.
- قلة الكفاءة (الكفايات) في مادة النحو، وضعف إعداد المعلمين واختلاف طرقهم في التدريس، واتخاذهم الامتحانات غاية لا وسيلة، وهذا الذي غذَّى نفور المتعلمين وصدوفَهم، ونمّى زهدهم. وقد عنى ذلك: محمد صلاح الدين مجاور حين أرجع مشكلات النحو إلى المصدر اللغوي، ثم إلى المصدر العلمي الذي يكشف افتقار المعلم إلى المعلومات الكافية الدقيقة عن اللغة وطبيعتها ووظيفتها، أي: افتقاره إلى جملة طرائق التدريس، أو لنقل: (القدرة المهنية)[32].

وأما ما تعلق بالواقع والمحيط فيصعب حدُّه وحصره، حيث حلّت العامية

محل الفصحى في مختلف المواقع والمواطن، والفظيع مزاحمة اللغات الأجنبية اللغة العربية.

- غياب الوسائل المعينة الموضحة (السمعية والبصرية وغيرها...) مما يسهّل الاستيعاب وييسره.

ويجب أن يقال: إن تراثنا اللغوي؛ النحوي والصرفي - على الرغم من هذه المشكلات المعوقات - تراث خطير وجب تأصيله وتقعيده وصوْنه، وذلك بتبيان «خصائص بنية العربية بشكل علمي؛ بتقديم نظرة جديدة في دراسة اللسان العربي تعيد ربط اللغة العربية الفصحى بالواقع والحياة»[33].

ولعل الدعوة إلى الاستغناء عن النحو، وإحلال العامية محل الفصحى - وهي دعوة غير بريئة - هي التي جعلت العبء فادحاً والحمل ثقيلاً على النحاة واللغويين المحدثين، ومن ثمَّ صار تيسير النحو ضرورة ملحاحة.

فعباس حسين في تقديمه «للنحو الوافي» يرى؛ أن تُجمع مادة النحو وكل ما يتعلق بها من التصريف في كتاب واحد، حتى وإن تعددت أجزاؤه، يجمع ما تفرّق في أمهات الكتب، ويغنينا عن الرجوع إليها[34] يراعى في ذلك وضوح التعبير النقل ودلالتهما، بتوخي اللغة اليسيرة المأنوسة التي لا تعقيد فيها ولا غموض ولا حشو ولا فضول ولا مناقشة أمر أو لفظ ولا وضع اعتراض، ولا الحرص على أساليب القدامى وتعبيراتهم.

ولا يمكن تيسير النحو العربي، وما ينبغي لنا ذلك، إذا لم يستند الباحثون والدارسون إلى المنهج اللغوي الحديث، ويتنكّبوا عن التفاسير الفلسفية والتأويلات المتعسفة.

ومما رأى غُيُر العربية، وأكّده طلبتنا من خلال الاستبانة ما يأتي:

أ – ربط المصطلحات النحوية والتعاريف بالمعاني والدلالات؛ فكثير منّا يردد: نون الوقاية، ولا يعلم معنى ذلك، ويقول مُعرباً: فعل مضارع، ولا يدري لم سُمي ذاك الفعل مضارعاً؟! وكذا مسألة، حركة المناسبة.

ويجب أن تُدرس المصطلحات النحوية والتصريفية بطريقة متكاملة وتُرتّب الأبواب والمسائل وفق منهجية منطقية مدروسة، تراعي قدرات المتعلمين ومستوياتهم، وربما جاز الاستغناء عن بعض المصطلحات والفروع التي لا أثر لها في تقويم اللسان أو القلم[35].

ب – انتقاء الشواهد والأمثلة التي تكشف الغامض، وتُجلّي القاعدة، وخليق بالباحثين والمعلمين اختيار الشواهد التي تتصل بالمحيط، وتخدم الواقع المعيش، وياحبذا لو يُضفي المعلم على درس النحو جواً يريح المتعلم ويحفزه إلى الاستزادة ويشوقه، كأن يسوق حكمة أو مثلاً أو بيتاً أو طرفة تبعث الروح والسرور، وإن تجربتنا مع الطلبة قد أثبتت هذا – بحمد الله –.

ج – الابتعاد عن اختلاف النحاة وآرائهم المتشعبة في المسألة الواحدة، وعن العلل التي لا تُجدي نفعاً، وذلك بالاحتكام إلى اللغة الجامعة لا المفرّقة.

د – تغليب الجانب التطبيقي العملي على الجانب النظري، وتوسيع حصص النحو واللغة.

هـ – اعتماد الأسلوب الطبيعي في تدريس قواعد النحو العربي، بالرجوع إلى النصوص المشرقة، وربط النحو بأساليب اللغة العربية البلاغية، حيث إنه لا يخفى ارتباط النحو بالبلاغة في درس الاستفهام مثلاً.

و – الاستعانة بالوسائل الحديثة الموضحة، كالأجهزة السمعية البصرية والأجهزة العاكسة، ولاسيما في إيضاح فروع التصريف وأقسامه. ونحن نُهيب بوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، أن تضطلع بمهمتها،

فتقدم النحو العربي في حصص وبرامج ودروس مشوّقة، كي تعيد الثقة إلى النفوس، ذلك أن كثيراً منا لا يكاد يسمع كلمة النحو إلا أحس بالثقل والنفور والضجر[36].

هذه أهم المقترحات المبدأة، وهناك أشياء أخرى اقترحها طلبتنا أغفلناها لكونها جزئية.

ويظل النحو العربي بحاجة إلى زياد أمينة، ونفوس صادقة، تكشف خفايا لغتنا وأسرارها، وتجلِّي الغامض منها.

وقد ذكر أحد طلبتنا الأنجاب، أنَّ مشكلة النحو لا تكمن في المعلم وحده ولا في المتعلم وحده، ومن الفِرية أن تُنسب إلى الزمن وحده، فمعوقات النحو مبثوثة ومبسوطة هنا وهنالك، والمسألة تبحث عن ذوي الخالصة الأقوياء.

الهوامش

1) ابن خلدون – عبدالرحمن – تاريخ العلامة ابن خلدون، م 1، ج 2 (دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان) ص: 1050.

2) م.ن، ص.ن.

3) يراجع: د. نايف معروف، خصائص العربية وطرائق تدريسها، ط 4، (دار النفائس، بيروت، لبنان، 1412هـ – 1991م)، ص 38 وص 46.

4) الإمام الحافظ – أبو عبدالله الحاكم النيسابوري – المستدرك على الصحيحتين، ج 3 (دار الكتاب العربي) ص: 383.

5) سورة الواقعة، الآية: 2.

6) سورة القلم، الآية: 6.

7) سورة الإسراء، الآية: 45.

8) للتمثيل والاستزادة يراجع: ناصر لوحيشي، صحح لغتك، باب ما يتغير فيه المعنى بتغير الحركة ط 1 (دار ريحانة، الجزائر 2000م)، من ص: 43 إلى ص: 47.

9) يراجع: د. نايف معروف، خصائص العربية، من ص: 39 إلى ص: 49.

10) يراجع د. نايف معروف، المصدر السابق، ص 41.

11) أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1، تحقيق محمد علي النجار (دار الكتاب العربي، طبع دار الكتب المصرية، 1957م)، ص 34.

12) يراجع: نايف معروف، خصائص العربية، ص 45-46.

13) سورة فاطر، الآية 28.

14) سورة البقرة، الآية 124.

15) سورة التوبة، الآية 3.

16) يراجع: د. رمضان عبدالتواب، فصول في فقه العربية، ط 3 (مكتبة الخانجي، القاهرة، ج، م، ع 1408هـ – 1987م) ص: 394-395.

17) يراجع: سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ط (دار مجدلاوي، عمان، 1407هـ – 1987م)، ص 113-114.

18) يراجع: ابن عرفة بن صافي، تدريس قواعد اللغة في الطور الثالث من المدرسة الأسبانية، مجلة همزة الوصل، مديرية التكوين، وزارة التربية، الجزائر، عدد خاص: 1991م، ص 194.

19) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ط 5، (دار المعارف، القاهرة، مصر) المقدمة، ص 1.

20) الخصائص، ج 1، ص 34.

21) يراجع: أبو إسحاق إبراهيم، الموافقات في أصول الأحكام، م 2، ج 4، (دار الفكر، بيروت، لبنان)، من ص 59 إلى ص 62،

22) يراجع: محمود حسين مغالسة النحو الشافي، ط 3 (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1418هـ – 1997م) ص 7.

23) عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، ط 2، (مكتبة الخانجي)، القاهرة، ج.م، ع، 1410هـ – 1989م)، ص 28.

24) ابن خلدون، تاريخ العلامة بن خلدون، ص 1058.

25) عبدالقاهر الجرجاني، ص 29.

26) ناصر لوحيشي، صحح لغتك، التقديم، ص 7.

27) يراجع: د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط 7، (مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1994م)، ص 199.

28) عبدالقاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 81.

29) يراجع: د. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص 253.

30) يراجع للتوسع: سميح أبو معلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، من ص 121 إلى ص 125، ويراجع: محمود حسين مغالسة، ص 8.

31) يراجع: تدريس اللغة العربية بالمرحلة الابتدائية – أسسه وتطبيقات – ط 4 (دار القلم، الكويت، 1403هـ – 1983م)، ص 102.

32) يراجع، ص 8.

33) يراجع: عباس حسن، النحو الوافي، ص 8.

34) يراجع: د. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، ص 262.

35) يراجع: أحمد ماهر البقري: النحو العربي – شواهده ومقدماته – (مؤسسة شباب الجامعة؛ الإسكندرية، ج – م – ع، 1988م)، ص 20.

المصادر والمراجع المعتمدة

1) ابن خلدون – عبدالرحمن –، تاريخ العلامة ابن خلدون، م، ج 2 (دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان).

2) د. نايف معروف، خصائص العربية وطرائق تدريسها، ط 4 (دار النائس، بيروت، لبنان، 1412هـ، 1991م).

3) الإمام الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج 3، (دار الكتاب العربي).

4) ناصر لوحيشي، صحح لغتك، ط 1 (دار ريحانة، الجزائر، 2000م).

5) أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج 1، تحقيق محمد علي النجار، (دار الكتاب العربي، طبع: دار الكتب المصرية، 1957م).

6) د. رمضان عبدالوهاب، فصول في فقه العربية، ط 3 (مكتبة الخانجي، القاهرة، ج، م، ع، 1408هـ – 1987م).

7) سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ط 1 (دار مجدلاوي، عمان، 1407هـ – 1987م).

8) مجلة همزة الوصل، مديرية التكوين، وزارة التربية، الجزائر، عدد خاص: 1991م.

9) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1، ط 5 (دار المعارف، القاهرة، مصر).

10) أبو إسحاق إبراهيم، الموافقات في أصول الأحكام، م 2، ج 4 (دار الفكر، بيروت، لبنان).

11) د. علي أحمد مدكور، تدريس فنون اللغة العربية، ط 1 (مكتبة الفلاح، الكويت، 1404هـ – 1984م).

12) محمود حسين مغالسة، النحو الشافي، ط 3 (مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1418هـ – 1997م).

13) عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق: محمود محمد شاكر، ط 2 (مكتبة الخانجي، القاهرة، ج. ع. 1410هـ – 1989م).

❀❀❀